

المُغْنَى

في الضعفاء

للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

ولد سنة ٦٧٣ وتوفي سنة ٧٤٨

رحمه الله تعالى

حقه وعلو عليه

نور الدين عسّ

دكتوراه في علم الحديث من جامعة الأزهر
مدرس الحديث في كلية الشريعة من جامعة دمشق

تَضَائِرُ
كَأَنَّ الْجَنَّةَ فِيهَا الصَّعْبَاءُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بث رسوله محمداً ﷺ بالدين الحق ، ووفق صحابته وعلماء دينه للحفاظ على تراث النبوة المضيء ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وخلفائه الكرام حملة حديثه الشريف وسلم تسليماً .

أما بعد :

فإن معرفة أحوال رواة الحديث من أم الفنون الحديثة ، يتوقف عليها تمييز الصحيح من السقيم والمقبول من الردود ، لذلك عُنِيَّ أئمة الحديث بالبحث عنهم ، والتأليف في جرحهم وتمديلهم ، وصنفوا الكتب الكثيرة العدد ، المتنوعة المنهج في ذلك : منها الموسع ، ومنها المختصر ، ومنها ما يشمل الثقات والضعفاء معاً ، ومنها ما يختص بالثقات أو الضعفاء كل على حدة .

وإن كتاب « المغني في الضعفاء » للإمام سيد النقضاد في عصره شمس الدين محمد الذهبي رحمه الله تعالى من أجَلِّ ما صُنِفَ في هذا الفن ، استوعب فيه مصنفه ما جمعه أمهات كتب الضعفاء قبله ، وزاد زيادات وفوائد جليلة ، مع الاختصار اليسر ، المقرب للفائدة ، حيث يوضح اتجاه مقالات العلماء في الراوي . على تعدد عباراتهم واختلافها ، وينير السبيل لاسالك من الحيرة التي يقع فيها كثير ممن يراجع المطولات . مع الافادة الغريزة النادرة في كثير من الأحيان .

ومن هنا كانت المكتبة الحديثة بحاجة ماسة لأحيائه ، وكان الواجب يقضي بنشره على منهج علمي دقيق ، سيما وأن ما طُبِعَ من كتب الرجال على قلته وندرته يشوبه التحريف والغلط . فأكَبَبْتُ على الكتاب أحققه ، وأطابق نصه على نسخ وثيقة ، منها نسخة هي الغاية في الثقة ؛ قرئت على المؤلف نفسه رحمه الله ، ثم ذَيَّلْتُه بتعليقات مختصرة ، اقتضتها حاجة القارئ ، فكلت بذلك فوائد الكتاب ، واستتم العمل في خدمته .

وجاء - فيما زرجو - أول كتاب في الرجال محقق تحقيقاً تاماً ومصحح أقوم تصحيح ، يرجع إليه للتخلص من أخطاء المطبوعات المُحرَّفة .

وإليك فيما يلي تعريفاً موجزاً بالامام الذهبي وكتابه المغني ، وتبياناً لمنهجنا في تحقيقه والتعليق عليه .

الإمام الذهبي وكتاب المغني

هو الامام الكبير سيد النقداء في عصره ، صاحب التأليف الكثيرة النافعة : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي الحنبلي ، محدث الشام ومؤرخه .

ولد سنة - ٦٧٣ هـ - في كفر بطنا من غوطة دمشق ، وطلب الحديث وله ثمان عشرة سنة ، تلقى من العلماء أنواع العلوم والفنون ، ورحل إلى شتى الأقطار وسمع من العلماء الأكابر :

سمع بدمشق من أبي حفص عمر بن القواس ، وأبي الفضل بن عساكر ، وخلق كثيرين .

وسمع بمصر الأبرقوهي ، وبالقاهرة الدمياطي ، وبالاسكندرية القرافي ، وبحلب سَنَقَر الزيني ، وبنابلس العماد بن بدران ، وبمكة التوزري ، وأجاز له خلق من أصحاب ابن طبرزد والكندي وحنبل وابن الحرساني ، وغيرهم من شيوخه في معجمه الكبير أزيد من ألف ومائتي نفس بالسماع والاجازة .

ولم يلبث الذهبي أن بزغ نجمه ، وعلا كعبه في فنون الحديث سيما علوم الرجال والتواريخ ، فقصده ورحل إليه خلق كثير للافادة منه والتلقي عليه ، وصار لهم ذهب عصره العلمي ، يلجأون إليه إذا نزلت المعضلة ، ويمولون في حلها عليه .

ولي مشيخة الظاهرية قديماً ، ومشيخة النفيسية والفاضلية وغيرها . وعكف على التأليف والتصنيف ، فكتب علماً كثيراً ، وصنف الكتب المفيدة ،

فمن أطولها تاريخ الاسلام ، ومن أحسنها ميزان الاعتدال ، والغني في الضعفاء ، وهو من مؤلفاته المختصرة . ومصنفاته وتخريجاته ، ومختصراته لكتب المتقدمين والتأخرين تقارب المائة ، وتمتاز مصنفاته بغزارة الفائدة والتحقيق المفيد النافع ، مع حسن الأسلوب ، وعذوبة السبك ، ومن قرأ كتبه لمس ذلك فيها ، وقد كان أديباً شاعراً مجيداً ، ومن شعره في أواخر حياته قوله :

تولى شبابي كأن لم يكن وأقبل شيب علينا توّلى
ومن عين المنحنى والنقى فما بعد هذين إلا المصلّى^(١)

وقد سار بجملة من تأليفه الركبان في أقطار البلاد ، ولم يزل ينتقى ويصنف حتى أُنْصِرَ في سنة إحدى وأربعين وسبعمائة ، ثم توفي ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بدمشق رحمه الله تعالى .

قال العالم الفقيه شمس الدين محمد بن علي الحسيني في ترجمته من ذيله على تذكرة الحفاظ^(٢) : « الشيخ الامام العلامة ، شيخ الحديث ، قدوة الحفاظ والقراء ، محدث الشام ومؤرخه ومفيدة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، كان أحد الأذكياء المدودين ، والحفاظ المبرزين ... ، حمل عنه الكتاب والسنة خلائق ، والله تعالى يغفر له » .

وقال التاج السبكي^(٣) : « أما أستاذنا أبو عبد الله فبصر لا نظير له ، وكبير هو الملجأ إذا نزلت المعضلة ، إمام الوجود حفظاً ، وذهب العصر معنى ولفظاً ، وشيخ الجرح والتعديل ورجل الرجال في كل سبيل ، ... ، جزاء الله عنا أفضل الجزاء ، وجمل حظّه من الجنان موفر الاجزاء » .

(١) طبقات الشافعية الكبرى : ٥ : ٢١٧ .

(٢) ص ٢٤ .

(٣) في طبقات الشافعية الكبرى : ٥ : ٢١٦ .

وقال العلامة أحمد بن شاكر الكتيبي في فوات الوفيات (١) :

« أتقن الحديث ورجاله ، ونظـر علله وأحواله ، وعرف تراجم الناس ، وأزال الإيهام في تراجمهم والبأس ، جمع الكثير ، ونفع الجُم الفقير ، وأكثر من التصنيف ، ووفّر باختصار مؤنة التطويل في التأليف » .

ومن المراتي التي قيلت عند وفاته ، قول الامام السبكي في قصيدة طويلة:

| | |
|----------------------------------|-----------------------------|
| من بعد موت الامام الحافظ الذهبي | من للحديث وللسارين في الطلب |
| بين البرية من عَجْم ومن عرب | من للرواية للأخبار ينشرها |
| بالتقد من وضع أهل النفي والكذب | من للدراية والآثار يحفظها |
| في النقل أصدق أنباء من الكتب (٢) | ثبت صدوق خير حافظ يقظ |

* * *

وكتاب « المغني في الضعفاء » الذي تقدمه الآن من الكتب

الذهبية القيمة ، جمع فيه مؤلفه ماتفرّق في أمهات كتب الضعفاء قبله جمعا عظيما ، جعل الكتاب ينفرد بكثير من التراجم لانجدها في غيره من المطولات حتى ميزان الاعتدال للذهبي نفسه ، ولسان الميزان للحافظ ابن حجر ، على الرغم من أنه ألفه قبل ميزان الاعتدال (٣) ، وصوب أشياء وقعت في الميزان على غير وجهها (٤) ، ولعل ذلك لما أتيح له من مراجعة الكتاب بعد تأليف الميزان .

وقد قصد الامام الذهبي في هذا الجمع إيراد من تكلم فيه ، ولو كان ثقة حافظا لاوجه للكلام فيه ، ولا مورد للظن عليه . وهو المنهج الذي سلكه في كتاب الميزان أيضا .

(١) : ٢ : ١٨٣ .

(٢) طبقات الشافعية : ٥ : ٢١٨ .

(٣) انظر على سبيل المثال رقم : ٤٣٠٣ ، و ٤٣١٤ .

(٤) انظر مثلاً رقم ٢٨٦٢ ، و ٥٥١٤ .

وهو صنيع تبع فيه ابن عدي في كتابه « الكامل في الضعفاء »
خشية أن ينتقد عليه إن لم يذكر هؤلاء !!!

قال في ترجمة الحافظ الثقة بُنْدَار محمد بن بشار رقم ٥٣٢٧ : « قلت :
لم أذكر بُنْدَاراً وأمثاله في كتابي لِإِين فيه عندي ، ولكن لئلا يتعقب عليَّ
فيهم ، فيقول قائل : فيهم مقال » .

ولهذا السبب فإن القارئ يجد في كتابيه هذين جماعة من الأئمة ،
والحفاظ ما كان ينبغي أن يذكرهم فيها ، ولو خشي الملامة !!

ومن هنا تفاوتت مراتب الرواة الذين اشتمل عليهم كتاب المغني
تفاوتاً كبيراً ، كما قال الذهبي في ديباجة المغني :

« قد احتوى على ذكر الكذابين الوضاعين ، ثم على ذكر المتروكين
الهالكين ، ثم على الضعفاء من المحدثين والناقلين ، ثم على الكثيري الوهم
من الصادقين ، ثم على الثقات الذي فيهم شيء من الإين ، أو تمت بذكر
بعضهم أحد من الحفاظين ، ثم على خلق كثير من المجهولين ... » .

وهذا إيجاز لطبقات الكتاب قد أوضحه الذهبي نفسه ببيان قيم في آخر
نسخة الضعفاء ، نوره لك بتمامه ، لأهميته البالغة في مطالعة كتب الرجال كافة ،
وفي الافادة من كتاب المغني خاصة :

قال رحمه الله في ختام كتاب « الضعفاء » (١) :

« إعلم ألهكم الله التقوى أن رجال هذا المصنف على طبقات عِدَّة :

الطبقة الأولى : قوم ثقات وأئمة من رجال البخاري ومسلم ، تكلم
فيهم بعض الحفاظ بلا برهان ، فلم أذكر هذا النوع للقدح فيهم ، بل ليُعْلَمَ
في الجملة أنه قد تُكَلِّم فيهم بحق أو باطل أو باحتمال .

(١) ق ٢٢٧ من مخطوطة الظاهرية .

الطبقة الثانية : قوم من رجال البخاري ومسلم والنسائي ، يغلب على الظن أن حديثهم حجة ، وأقل أحوالهم أن يكون حديثهم حسناً ، والحسن حجة ، لأنهم صادقون لهم أوهام قليلة في جنب ماقد رووا من السنن ؛ كابن عجلان ، وسهيل بن أبي صالح ، وعمرو بن شعيب ، ومحمد بن عمرو ، وأشباهم .

الطبقة الثالثة : قوم من رجال السنن ، ليسوا بحجة لغلطهم ، وليسوا بمطروحين لما فيهم من العلم والخير والمعرفة ، فحديثهم دائر بين الحسن والضعف ، يصلح للاعتبار والاستشهاد ، وتحل رواية أحاديثهم ، كمجالد بن سعيد ، وابن لهيعة ، وقيس بن الربيع ، وأمثالهم .

الطبقة الرابعة : قوم أجمع على ضعفهم وطرح رواياتهم لسوء ضبطهم وكثرة خطبهم ، فهؤلاء لا تركز نفس عالم إلى ما يباشرونه من الأحاديث ، وربما تخرج^(١) العالم الورع من سماع مارووه وإسماعه ، والله المستعان . وهم مثل : قرَج بن فضالة الحمصي ، وجابر الجعفي ، وجعفر بن الزبير ، والواقدي^(٢) .

الطبقة الخامسة : قوم متفق على تركهم ، لكنهم وروايتهم الموضوعات ومجيئهم بالطامات ، كأبي البخري وهب بن وهب القاضي ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، ومقاتل بن سليمان ، والكلبي ، وأشباهم . فهؤلاء إذا انفرد الرجل منهم بحديث عن رسول الله ﷺ ، فلا تحل روايته إلا بشرط أن يُهْتَكَ روايته ، وبُيِّنَ سقوطه ، وأن خبره ليس بصحيح . فان حَقَّقْتَ بمتنه قرائن دالة على أنه موضوع نبه على ذلك وحذر منه .

وأما المجهولون من الرواة ؛ فان كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه ، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول ،

(١) في المخطوطة (يخرج) وهو تصحيف أثبتنا صوابه .

(٢) في المخطوطة : « الواقدي » ، بدون واو ، وهو سهو .

ومن ركاكة الألفاظ . وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فسائق رواية خبره ، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريره ، وعدم ذلك ، وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضف لخبيره سيما إذا انفرد به .

وينبغي التثبت في الأحاديث الضعيفة ، فلا يبالغ الشخص في ردها مطلقاً ، ولا في استعمالها والأخذ بها مطلقاً ، بخلاف الأحاديث الساقطة والموضوعة فلا يجوز العمل بها أصلاً . ويتعذر الحد الفارق بين الحديث الضعيف الذي يعمل ويحدث به ، وبين الحديث الواهي والساقط والموضوع^(١) . والله الموفق ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .. انتهى .

ويمتاز كتاب المغني هذا بسلوك طريق الإيجاز في الكلام على الرواة ، وتحريروا أقوال الأئمة فيهم ، مما يقدم لمطالعه زبدة أقوال أئمة الجرح والتعديل في كل راوٍ بأيسر سبيل ، ويسر الافادة من الأنبحاث المطولة في الرواة بالقاء الضوء على الاتجاه فيها .

وقد أبان رأيه في كثير من هؤلاء الرواة ، وترك كثيراً منهم للقارئ ، كي يجري فيهم على قواعد علم الجرح والتعديل . ويجد القارئ في كثير من تعقيبات الذهبي الموجزة فوائد قيمة يحتاج في تحصيلها إلى كثير من الجهد .

(١) هذا غلو من الامام الذهبي رحمه الله ، ولعله أراد التنبيه إلى الاحتياط وعدم التسرع في العمل بالحديث الضعيف ، لئلا يؤدي إلى العمل بما لا يثبت ، وقد بين جمهور العلماء حد الحديث الضعيف الذي يعمل به وأنه ما لم يكن ضعفه شديداً بأن يكون ناشئاً عن فسق الراوي أو اتهامه بالكذب أو الطعن فيه بالنلط الفاحش ، إلى آخر ما ذكروا من شروط العمل به ، انظر تدريب الراوي ص ١٩٦ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح وتطبيقنا عليه ص ٩٣ . وانظر للتوسع قواعد التحديث للقاسمي: ص ١١٣ - ١٢١ .

لذلك حظي الكتاب بعناية العلماء وثنائهم ، حتى جعله السيوطي في تدريب الراوي^(١) مثلاً لكتاب « صغير الحجم » ، نافع جداً من جهة أنه يحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة ... » .

وحسبنا من الدليل على أهمية الكتاب ومكانته أن نجد إمامين من أئمة العلم هما : الامام محمد السفاقي ، وأخوه الامام إبراهيم يشغلان في الكتاب وقتاً طويلاً من رحلتها ينسخه أولهما بخطه ثم يقرؤه على مؤلفه ، ويتلقاه عنه هو وأخوه الامام إبراهيم ، رحم الله الجميع ، ورضي عنهم .

مخرج تحقيق الكتاب :

يهدف عمل المحقق إلى إثبات نص الكتاب كما صدر عن مؤلفه ، وقد واجهتنا في عملنا صعوبات كثيرة اقتضت الكثير من الجهد الحثيث المتواصل . ذلك أن النسخ التي تحمل اسم « المفتي في الضمفاء » تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً ؛ بعضها مطول يكثر من إيراد التراجم « أسماء الرواة » ، ويأتي ببعض الزيادات في الكلام على الراوي ، كما هو الحال في النسختين السفاقيسية والمصرية اللتين اعتمدناهما ، وبعضها الآخر على العكس من ذلك في الأمرين ، يورد من التراجم أقل من هاتين النسختين ، ويقتضب الكلام عليها أيضاً ، وذلك وصف النسخة الثالثة التي ستكلم عنها .

وهناك نسخ تبدأ بمقدمة مختصرة جداً ثم تبدأ بحرف الألف الأحمدون ، وتختتم بخاتمة جيدة تتكلم عن محتوى الكتاب . وذلك ما لم نجده في نسخة المفتي الكبيرة الكاملة التي بين أيدينا ، وإنما نجد كلاماً موجزاً عن ذلك في مقدمته . ومنها نسخة في تركيبها مصورة عند الشيخ حماد الأنصاري من مدرسي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وهي نسخة سقيمة بخط مهمل من الضبط والاعجام ، مغفلة من رموز التخريج للراوي في الكتب الستة .

والذي نراه في هذا أن للذهبي رحمه الله كتابين :

الأول : كتاب الضعفاء ، جمع فيه كثيراً من الرواة ، واختصر الكلام عليهم ، ثم جمع زيادات جملها ذيلاً للضعفاء استدرکها عليه ، ثم إنه أدرج هذه الزيادات وغيرها في صلبه وسماه « المغني في الضعفاء » ، وهو الكتاب الثاني .

وقد وجدنا نسخة من كتاب الضعفاء في دار الكتب الظاهرية تطابق النسخة التركية ، ومعه في نفس الجلد كتاب صغير هو « ذيل الضعفاء » ، قال الذهبي في ديباجته : « هذا ذيل على كتابي ديوان الضعفاء ، التقطته من عدة تواليف ، وهذا شيء لاسبيل إلى استيعابه ، وإنما هو بحسب ما عرفت ، أو اطلعت عليه » .

ولدى المقارنة وجدنا هذه الاستدراكات التي احتواها الذيل مستوفاة في المغني إلا نبذاً بسيرة جداً أثبتناها في التعليق على الكتاب .

ويبدو أن الحافظ الذهبي قد استمر في الاستدراك بعد ذلك على كتاب المغني ، حيث إنا وجدنا الحافظ ابن حجر ينقل شيئاً ينسبه إلى « ذيل المغني » للمصنف ، لم نجده في المغني ولا في ذيل ديوان الضعفاء . لكن لم نعثر على ذيل المغني هذا (١) .

وهكذا يتبين أن كتاب المغني في الضعفاء غير كتاب الضعفاء ، ويبدو أن النسخة الحقيقية لهذا الكتاب هي النسخة السفاقسية التي نسخت وقرئت على المؤلف في أواخر عهده بالتأليف والتصنيف - كذا النسخة المصرية - وأن تسمية النسخ المقتضبة باسم « المغني » إنما نشأ من تصرف النساخ لظنهم الكتابين واحداً .. ١

(١) وفي تعجيل النسخة : « إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب .. ذكره الذهبي في المغني في الضعفاء ولم يذكر لذكره فيه مستنداً » . مع أن إبراهيم هذا غير مترجم في المغني .

ثم واجهنا بعد ذلك مصاعب ضبط الكتاب وتقويم ألفاظه على الصواب ، وهو عمل دقيق وخطير جداً بالنسبة لكتب الرجال ، لما يقع فيها للناسخين من السهو ، الذي يهون من أثره في غير هذه الكتب مالا يهون في هذه الكتب ولا يحتمل ، ولما وجدناه في المراجع من الغلط والتصحيف . ومن الواضح أن أسماء الرواة لاجمال للاجتهاد والرأي في تصحيحها ، واختلاف الرسم فيها بحرف أو إعجام أو ضبط كثير ما يؤدي إلى تغيير هوية الراوي . وقد وقفنا بحمد الله وفضله إلى أداء هذا الجانب حقه ، على غاية من الدقة بما اعتمدناه من النسخ الخطية سيما الأولى منها ، ثم فيما اتبعنا من خطة العمل في التحقيق كما نوضحه فيما يلي :

النسخة الأولى : نسخة قيمة جداً محفوظة في المكتبة الأحمدية من المكتبة الوقفية بحلب الشهاب برقم ٣٢٧ تقع في مائتين وعشرين ورقة ١٨١٥ × ١٣١٥ سم ، ورقها جيد جداً أصابته رطوبة أثرت في كعب الكتاب وأضرت بالورقة الأولى ، فالصق على ظهرها ورقة أخرى غطتها تماماً وأخفت عنوان الكتاب للأسف . وقد ثبتت بعض كلمات الصفحة الثانية والثالثة من الكتاب بخط آخر وقع لصاحبه سهو يسير .

وهذه النسخة من نفائس المخطوطات العزيرة النادرة ، في الغاية من الصحة والعناية بالضبط كأنها المصحف ، كتبها بخطه الامام الحافظ محمد بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاسقي ، من خط مصنفه الامام الذهبي ، ثم قرأها على المؤلف الامام ، وسمع الكتاب بقرائه أخوه الامام الفقيه إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاسقي ، وفي آخر النسخة خط الامام الذهبي بذلك مع إجازته للامامين بالرواية عنه إجازة عامة .

وخط النسخة مغربي جميل ، مضبوط ضبطاً كاملاً ، راعى فيه الامام السفاسقي أصول المحدثين الدقيقة في كتابة الحديث ، ووضع علامات التصحيح والتضبيب وغيرها ، مثل كلمة « صح » من فوق - الاسم أو التعبير غير المهود - وهي كثيرة جداً في الكتاب لانكاد تخلو منها صفحة . وكلمة

كلمة «الحفظ» ، وهذه النسخة ينطبق عليها وصف «كتاب الضعفاء» من حيث الاقتضاب في الكلام على الرواة، ومن حيث أنها لم تتعرض لكثير من الرواة الذين ذكروا في نسختي^١ المغني الصحيحتين السابقتين . وهي نسخة قديمة ومصححة ، لكنها مغفلة من الضبط والاعجام في كثير من الأحيان . وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز (أ) .

واتبعنا في تحقيق الكتاب على هذه النسخة الخطة التالية :

١ - اتخذنا النسخة السفاقسية أصلاً أثبتنا مضمونه كاملاً في صلب الكتاب ، واعتمدنا عليها وجملنا ما فيها من زيادة ليست في النسخة الأزهرية بين قوسين هكذا ()^(١) ورمزنا لهذه النسخة بالرمز : ل . وهي المرادة بقولنا : الأصل .

٢ - أثبتنا في الصلب ما في النسخة الأزهرية من الزيادات بين معكوفين وداثرتين صغيرتين هكذا [. .]^(٢) ورمزنا لهذه النسخة بالرمز : هـ .

٣ - رجعنا إلى النسخة الثالثة في مواطن الاشتباه فقط للاستئناس بها في تحرير كلمة ، أو ضبط لفظ ورمزنا لها بالرمز : (أ) .

٤ - عنينا بضبط الأسماء المشككة ، وقد أسعفنا النسخة الأصل لتحقيق هذا الغرض ، ورجعنا أيضاً إلى المصادر الخاصة بضبط أسماء الرجال .

٥ - اعتمدنا في بيان الراجح عند اختلاف النسخ على مصادر كتب الرجال وقد عثرنا على أخطاء فاحشة في المصادر المطبوعة سيما لسان الميزان ، فانه قلما تخلو صفحة منه من غلطة أو أغلاط كثيراً ما تغيّر معالم الراوي وترجمته ، فلجأنا إلى بعض المصادر المخطوطة لزيد التثبت والتحري ،

(١) و (٢) اقتبسنا هذه العلامات من مصطلحات المحدثين في بيان الزائد على الكتاب ، فجملناها لزيادة نسخة على أخرى . انظر تدريب الراوي ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

- ق -

مثل : الكاشف للإمام الذهبي ، وتذهيب التذهيب له أيضاً ، وتقريب التذهيب للحافظ ابن حجر .

وأثبتنا في التعليق بعض ماوقع من مخالفة المطبوعات لنسخ المغني على سبيل التذكرة ، ولو قصدنا التنبيه على كل ما في كتب الرجال المطبوعة لكانت بحجم كتاب المغني كله .

٦ - فصلنا التراجم التي يوردها المصنف رحمه الله للتمييز بقوله : وأما فلان ... فكذا ، وجعلناها مستقلة بنفسها . وقد وقع لنا شري كتب الرجال إيهام بل وهم أيضاً بسبب ذلك ، فقمنا بتمييزها عناية تامة .

٧ - اعتمدنا غالباً في ترتيب التراجم على النسخة الأزهرية ، حيث إنه أقرب إلى الترتيب الألف بآي ، ونهنا على الفروق الهامة بين النسختين في تقديم التراجم وتأخيرها ، وأكثرنا من التنبيه على ذلك في أوائل الكتاب ليكون مثلاً يوضح للقارئ وضع ترتيب التراجم في النسختين .

٨ - يصادف القارئ أثناء بعض التراجم مواضع يياض كتب عليها كلمة « بيض » ، مثل رقم ١٤٢٧ و ٣٢٤١ . هذه الياضات وقعت في أصل الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي رحمه الله ، حيث إنه أثناء التأليف كان يترك مواضع يضاء ليملاها فيما بعد ، ثم بقي كثير منها على حاله ، فنه العلماء في نقلهم عن الكتاب على ذلك . وكذلك يجد القارئ يياضات لم يكتب عليها كلمة « بيض » ، وهذه بعضها وقع من الذهبي نفسه في أصل الكتاب (١) ، وبعضها في الجرح والتعديل (٢) .

وبهذا جاء التحقيق شاملاً كافة الجوانب وغدا كتابنا هذا محققاً تحقيقاً علمياً دقيقاً ، بفضل الله وتوفيقه سبحانه .

(١) مثل الأرقام : ٥٤٦ و ١٢٤٨ و ١٥١٥ .

(٢) مثل الأرقام : ١٥١١ و ١٥١٧ .

مزهج التعليق على الكتاب :

وهدفنا من التعليق على الكتاب استكمال فوائده العظيمة بما تمس إليه حاجة القارئ ، من تحرير المبراة المختارة في الراوي ، أو إضافة أمور يحتاج إليها في بحثه ، فقمنا بدراسة تراجم الرواة في المصادر المعتمدة ، وعلقنا خلاصة البحث وفقاً للخطة التالية :

١ - إذا كانت عبارة الحكم الذي أورده الامام الذهبي كافية ، فاننا لانعلق على الكتاب بشيء ، كأن يذكر عبارة لبعض العلماء مثل قوله : ضعفه الدارقطني مثلاً . أو ينقل عنهم عبارات متقاربة فقط ، وكذلك إذا أبدى رأيه كأن يقول فلان صدوق ضعفه فلان ، أو صدوق لينه فلان ، وقواه غيره ... أو تعقب كلام العلماء بحكمه كأن يقول بمد سردها : هو ثقة مثلاً . ففي هذه الأحوال كلها لانعلق على الترجمة بشيء إلا إذا وجدنا العبارة المختارة تخالف ذلك فيما بدا لنا .

٢ - انا نؤثر إيراد عبارة الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب منها وجدناها موافقة للمختار في الراوي . ونكتفي بإيرادها بين هلالين صفيين » عن تسمية كتاب « التقريب » أو ذكر مؤلفه رحمه الله .

٣ - ربما يكون الحكم في التعليق موافقاً لما تفيده عبارة الذهبي ، وغرضنا عندئذ إضافة فائدة هامة ، خصوصاً ما يتعلق برموز التخريج للراوي في الكتب الستة .

وإليك فيما يلي ثبناً برموز التخريج للرواة من كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله :

البخاري في صحيحه : خ ، فان كان حديثه عنده مطلقاً : خت ،

وللبخاري في الأدب المفرد : بخ ، وفي خلق أفعال العباد : عخ ، وفي جزء القراءة : ز ، وفي رفع اليدين : ي .

ولمسلم : م .

ولأبي داود : د ، وفي المراسيل له : مد ، وفي فضائل الأنصار : صد ، وفي الناسخ : خد ، وفي القدر : قد ، وفي التفرد : ف ، وفي المسائل : ل ، وفي مسند مالك : كد .

وللترمذي : ت ، وفي الثمائل له : تم .

وللنسائي : س ، وفي عمل اليوم والليلة له : سي ، وفي مسند علي له : عس ، وفي مسند مالك : كن .

ولابن ماجه : ق ، وفي التفسير له : فق

ولإذا اجتمعت فالرقم : ع .

وأما علامة : ع فهي لهم سوى الشيخين .

ومن ليست له عندهم رواية مرقوم عليه : « تميز » ، إشارة إلى أنه ذكر لتمييز عن غيره . أي ممن أخرجوا له .

أما ما ذكره في التعليقات من طبقات الرواة عن التقريب فيفيد في تعريف عصر الراوي ، وكان الأقدمون يكتبون في ذلك بذكر من أخذ عنه الراوي ومن أخذ عن الراوي . وقد أبان الحافظ عن هذه الطبقات فقال في مطلع تقريب التهذيب :

« الأولى : الصحابة على اختلاف مراتبهم ، وتميز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره .

الثانية : طبقة كبار التابعين كابن المسيب ، فإن كان مخضرمًا صرحت بذلك .

الثالثة : الطبقة الوسطى من التابعين ، كالحسن وابن سيرين .

الرابعة : طبقة تليها جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة .

الخامسة : الطبقة الصغرى منهم ، الذين رأوا الواحد والاثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة ، كالأعمش .

السادسة : طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة ، كابن جريج .

السابعة : طبقة كبار أتباع التابعين ، كمالك والثوري .

الثامنة : الطبقة الوسطى منهم كابن عيينة ، وابن علقمة .

التاسعة : الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعي ، وأبي داود الطيالسي ، وعبد الرزاق .

العاشرة : كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين ، كأحمد بن حنبل .

الحادية عشرة : الطبقة الوسطى من ذلك ، كالذهلي ، والبخاري .

الثانية عشرة : صغار الآخذين عن تبع الأتباع ، كالترمذي .

ثم قال الحافظ في بيان عصر كل طبقة منها :

د فان كان من الأولى والثانية فهم قبل المائة ، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة ، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين ، ومن ندر عن ذلك بينته ، انتهى .

هـ - عنيما بالنظر في رواة الصحيحين ممن أورد الذهبي فيهم شيئاً من المقال المؤثر ، وبيان كيفية الإخراج عنه في الصحيحين بما يزيد الاشكال عنها ، إلا مواضع من رواة مسلم تركنا التعليق عليها اعتماداً على ماشرحه

مسلم في مقدمة كتابه من منهجه ، وزجو أن نستوفي ذلك في بحث خاص إن شاء الله .

٥ - تخريج أحاديث الكتاب ، أورد الذهبي لبعض الرواة أحاديث أتوا بها ضعفوا بسببها أو اشتهرت من روايتهم . وهذه الأحاديث مما أخرجه الأئمة في كتب الضعفاء التي ذكر الذهبي في ديباجة المغني أنه جمع ما فيها ، فسياق كلامه على الراوي يدل على تخريج حديثه ، لذلك خرجنا ما هو في المراجع الحديثية الشهورة اكتفاء بذلك ، سيما وأن حال هذه الأحاديث معروف من سياق الذهبي نفسه .

٦ - ميزنا التعليقات التي تتعلق بدراسة التراجم بأن وضعنا حذاء كل واحدة رقم الترجمة الخاصة بها . ورقمنا لباقي التعليقات بنحبات صغيرة .

٧ - أثبتنا في التعليقات ما في هامش نسخة السفاقي من التراجم ، وأعلمنا لها بنجمة بعد رقم الترجمة المناسبة ثم نضع نفس الرقم في الذيل والنجمة قبله ونضع بجذائها الترجمة المستدركة ، تليها كلمة «هامش الأصل» .

٨ - اتبعنا نفس الطريقة في استدراك التراجم من ذيل الضعفاء . واعتمدنا في ذلك على النسخة المحفوظة في دار الكتب الظاهرية مع كتاب الضعفاء ، من ورقة ٢٢٨ إلى ٢٣٩ ، وهي نسخة مصححة قال ناسخها : « قوبلت هذه النسخة المباركة على الأصل الذي نقلت منه حسب الطاقة ، وصحت ، والله الحمد والمنة » .

لكن وجدنا فيها تصحيفات كثيرة نهبنا على ما وقع منها في التراجم المستدركة .

وميزنا التراجم المستدركة من الذيل بأن عقبتها بكلمة «الذيل» . وقد راعينا في تعليقاتنا هذه الاختصار الشديد ، رغم ما بذلنا من جهد في الدراسة فلخصنا في هذه التعليقات الدراسة المطولة في عبارة موجزة

- خ -

جداً ، وأشرنا إلى وجه الاختيار في كثير من الأحيان . وأردنا من هذا المنهج الذي سلكناه أن تواكب التعليقات مقصد المؤلف الامام الذهبي رحمه الله ، وهو الاختصار المسير القريب الفائدة .

وبهذه التعليقات أصبحت تراجم الرواة ماثلة أمام القارئ بشق اتجاهات العلماء فيها ، مع إفادته التمييز المختار . وهي مزية هامة اكتسبها الكتاب .

ونرجو أن نكون قد وفقنا إلى أداء هذا الكتاب القيم حقه ، بمنه وتيسيره تبارك وتعالى .

وهو سبحانه وعز جاره مستندي ، وعليه في كل الأمور اعتمادي ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وكتب

نور الدين عتر

خادم الحديث النبوي الشريف

①
 ②
 ③

④
 ⑤
 ⑥
 ⑦
 ⑧
 ⑨

من جملة جرح هذا الكتاب الملقب بالبحر في دالة الامام
 العالم الفقيه صاحب كتاب الامام الحسين عليه السلام
 في بيان احوالهم ارضاء في اقل من سنة واحدة في الفقه
 الا وحدهما في اقل من سنة واحدة في الفقه
 في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
 في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
 في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه

